الأمم المتحدة S/PV.9549

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9549**

الخميس، 15 شباط/فبراير 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة رودريغيز – بيركيت	(غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد يحياوي
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيدة سينيسي
	الصين	السيد سون تشي تشيانغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-04105 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من السيد باتيلي والسيد يامازاكي كازويوكي، الممثل الدائم لليابان، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد باتيلي.

السيد باتيلي (*تكلم بالإنكليزية*): بعد يومين، ستحيي ليبيا ذكرى ثورة 17 شباط/فبراير 2011. بعد 13 عاما، لا يزال الليبيون في انتظار تحقيق تطلعاتهم إلى السلام الدائم والديمقراطية. وعلى الرغم من انتهاء لجنة 6 + 6 المشتركة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في عام 2023 من وضع الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات، وقيام مجلس النواب باعتمادها لاحقا في عملية استغرقت أكثر من 11 شهرا، يبدو أن الجهات المؤسسية الليبية الرئيسية غير راغبة في حل المسائل العالقة المتنازع عليها سياسيا لتمهيد الطريق أمام الانتخابات التي طال انتظارها في ليبيا.

ومنذ إحاطتي الأخيرة، واصلت اتصالاتي مع هذه الجهات الفاعلة الرئيسية، مناشدا حكمتها وحسها بالمسؤولية تجاه وطنها الأم. وحتى الآن، لم تتخذ أي منها خطوة حاسمة للابتعاد عن موقفها الأولي، مع استمرار كل منها في وضع شروط مسبقة لمشاركتها في الحوار كوسيلة للإبقاء على الوضع الراهن، وهو ما يبدو أنه يناسبها.

وفي مناقشاتي الأخيرة مع رئيس مجلس النواب، السيد عقيلة صالح، أكد من جديد أن المسألة الرئيسية التي ينبغي أن تُدرج في جدول الأعمال هي تشكيل حكومة موحدة، لأن هذا سيكون من الصلاحيات الرئيسية لمجلس النواب بوصفه السلطة الشرعية الوحيدة في هذا الشأن، وأنه لن يشارك إلا في حال مشاركة الحكومتين أو استبعادهما معا.

ويواصل رئيس المجلس الأعلى للدولة، السيد محمد تكالة، رفضه للقوانين الانتخابية كما نشرها مجلس النواب، مطالبا بالعودة إلى المسودة التي اتفقت عليها اللجنة المشتركة 6+6 في بوزنيقة بالمغرب. وفي رأيه، ينبغي أن يركز النقاش على تنقيح القوانين الانتخابية لإعادتها إلى ما أسماه النسخة "الأولية" للنص.

ويصر رئيس الوزراء الدبيبة على أنه لن يتنحى عن منصبه إلا بعد إجراء الانتخابات، مما يعني أن حكومة الوحدة الوطنية ستشرف على العملية الانتخابية المقبلة.

ويصر قائد الجيش الوطني الليبي، الجنرال خليفة حفتر، على مشاركة كلتا الحكومتين في المحادثات أو استبعادهما معا.

ولا يريد رئيس المجلس الرئاسي، السيد المنفي، أن ينظر إليه كطرف، ولكنه مستعد لأداء دور الميسر دعما لمبادرتي.

إن السبيل للمضي قدما يستلزم حل جميع المسائل التي حالت دون إجراء الانتخابات في عام 2021 من خلال المفاوضات والتوصل إلى تسوية سياسية بين الجهات المؤسسية الرئيسية. ولذلك، أحث جميع الجهات المؤسسية الليبية على المشاركة في الحوار من دون شروط مسبقة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي معالجة بواعث القلق والشواغل التي أعرب عنها بعض أصحاب الشأن الرئيسيين، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية مؤقتة لإدارة الموارد بشفافية وتوزيعها بصورة عادلة، وتوفير ضمانات بتكافؤ الفرص بين جميع المرشحين وضمانات بألا تسفر الانتخابات عن سيناريو يستأثر فيه الفائز بكل شيء على حساب الآخرين. كما يجب أن تتضمن التسوية السياسية المنشودة جدولا زمنيا صارما بالخطوات المفضية إلى يوم الاقتراع.

إن الهدف الأساسي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وفقا للتكليف الصادر عن المجلس، هو دعم الجهات الفاعلة الليبية في تحقيق الاستقرار من خلال إيجاد تسوية سياسية سلمية. ولذلك، لن أدعم أي مبادرة يمكن أن تؤدي إلى إثارة النزاع أو إشعال فتيل حرب، وتتسبب بالتالي في إزهاق أرواح الليبيين. وما فتئت أعرب عن استعداد الأمم المتحدة للنظر في الأفكار والمقترحات التي يمكن أن تؤدي إلى حل قائم على تسوية سلمية وشاملة للجميع بين أصحاب المصلحة.

وثمة دور حاسم للمجلس والمجتمع الدولي في الضغط على الأطراف الليبية للمشاركة في تلك العملية بشكل بناء. ويكتسي دعم الشركاء الإقليميين واصطفافهم إلى جانبنا أهمية خاصة. ولذلك، أكرر دعوتي لجميع أعضاء المجتمع الدولي إلى اتباع نهج موحد ومنسق. فلا يمكن للمبادرات الموازية أن تكون مفيدة إلا إذا دعمت جهود الأمم المتحدة، لئلا تُقدم جهات ليبية على استغلالها كوسيلة لإدامة الوضع الراهن.

وفي مشاوراتي مع شرائح المجتمع الليبي الأخرى، بما في ذلك الأحزاب السياسية والأعيان والجهات الأمنية والمجتمع المدني والمجموعات الثقافية والنساء والشباب ومجتمع رجال الأعمال، من شرق ليبيا وجنوبها وغربها، لمستُ مدى شعورهم بالإحباط جراء الوضع الراهن وعجز قادتهم عن القيام بما هو مطلوب لوضع البلد على طريق السلام المستدام والتقدم. وفي الأسابيع الأخيرة، التقيت بجهات أمنية مختلفة من شرق البلد وغربه، كما التقيت بالجانبين المتنازعين في المشهد الأمني للمنطقة الغربية. ويبدو جليا أن لهما تأثيرا على المشهد السياسي كذلك. وتأييدهما للعملية ضروري لإجراء الانتخابات، فضلا عن التزامهما بالديناميات الحقيقية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

وسيؤدي استمرار الانقسام بين الشرق والغرب في المؤسسات الوطنية، مرة أخرى، إلى الافتقار إلى ميزانية وطنية معتمدة لتوجيه الإنفاق العام، مما سيديم انعدام الشفافية في استخدام التمويل العام والتوزيع غير العادل لثروة البلد، كما أنه يزيد من هشاشة الاقتصاد الليبي في مواجهة الاضطرابات الداخلية والخارجية. ولطالما عانت المنطقة الجنوبية في ليبيا من التهميش الاقتصادي والسياسي الذي يتوجب معالجته. ومن الأهمية بمكان إنشاء آليات وطنية شاملة للجميع تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للكافة بطريقة منصفة.

وكان إنشاء اللجنة المالية العليا، بقرار من المجلس الرئاسي في تموز/يوليه من العام الماضي، مبشرا بأن تكون اللجنة إحدى هذه الآليات. لكن قرار رئيس مجلس النواب بمنع النواب من حضور الجلسات أدى، للأسف، إلى عدم تمكن اللجنة من القيام بعملها منذ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي الوقت نفسه، أنشأ رئيس مجلس النواب لجنة فنية جديدة أنيطت بها مهمة إعادة هيكلة الموازنة العامة ومعالجة المسائل الملحة المتعلقة بتخصيص أموال الدولة. وما زلت أحث جميع الكيانات الليبية المعنية على العمل معا للتمكن من إدارة إيرادات ليبيا ومواردها بطريقة عادلة وشفافة وخاضعة للمساءلة.

وفي حين لم تُسجل أي انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا يزال الجمود على المسار السياسي يعرقل التقدم في تنفيذ الأحكام المعلقة من الاتفاق، ولا سيما فيما يتعلق بالانسحاب.

ومع ذلك، وفي تطور إيجابي مطلع كانون الثاني/يناير، أشارت التقارير إلى عودة مئات المرتزقة التشاديين والمقاتلين الأجانب من ليبيا إلى تشاد في إطار تنفيذ اتفاق السلام التشادي الموقع في الدوحة في آب/أغسطس 2022. وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، لا تزال الحالة الأمنية العامة في جنوب ليبيا تتذر بالخطر في ظل تتابع فصول الأزمتين في السودان ومنطقة الساحل.

وفي طرابلس، لا تزال الخصومات بين الجهات الأمنية الفاعلة لبسط السيطرة على الأراضي في المناطق الاستراتيجية من العاصمة، بما فيها تلك التي تقع فيها القواعد العسكرية ومؤسسات الدولة، ومن بينها مصرف ليبيا المركزي، تهدد الأمن الهش في العاصمة. وبرزت بشكل ملحوظ خلال الأسابيع القليلة الماضية التوترات بين ما يسمى

بجهاز الردع لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وما يسمى بجهاز دعم الاستقرار والجماعات المسلحة الأخرى المتحالفة معه.

وفي 1 كانون الثاني/يناير، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن خطط لإجراء انتخابات محلية في 97 بلدية في جميع أنحاء البلد هذا العام. وقد قوبلت هذه الخطوة بالترحيب من جانب سكان تلك المدن والبلدات في مختلف أنحاء البلد. بيد أن حكومة الوحدة الوطنية لم تقدم بعد الميزانية اللازمة لتلك العملية بالغة الأهمية. ويساورني القلق أيضا لصدور تعليمات، في الأسبوع الأول من شباط/فبراير، إلى 11 مكتبا ميدانيا تابعا للمفوضية في المناطق الخاضعة لإدارة الحكومة التي عينها مجلس النواب بتعليق عملياتها والإغلاق. ويشكل ذلك تدخلا غير مقبول في عمليات مؤسسة وطنية سيادية، هي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

وأحث جميع السلطات المعنية على رفع الحظر المفروض على أنشطة هياكل المفوضية، كما أدعو حكومة الوحدة الوطنية إلى صرف مخصصات الميزانية المرصودة للمفوضية بغية السماح لها بالتعجيل بتحضيراتها للانتخابات البلدية.

في 5 شباط/فبراير، حضرتُ مؤتمر قمة لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا في برازافيل لتقييم التقدم المحرز في ملف المصالحة الوطنية برئاسة الرئيس دنيس ساسو نغيسو. وأثنيت على الاتحاد الأفريقي، بالتشاور الوثيق مع المجلس الرئاسي، على الجهود التي بذلها في ملف المصالحة، وشددت على ضرورة دعم نهج للمصالحة قائم على الحقوق ومتجذر في مبادئ العدالة الانتقالية، يشمل جميع الليبيين ولا يُنفّذ على حساب المساءلة. كما شجعت الاتحاد الأفريقي على نشر فريق متخصص من الخبراء في ليبيا، يكون قادرا على مشاركة خبرته والدروس المستفادة من عمليات المصالحة ذات الصلة في أفريقيا ومناطق أخرى. ومن شأن تفعيل هذا الفريق أن يساعد الفريق الوطني على بذل جهوده بطريقة أكثر كفاءة.

ويساورني القلق إزاء مشروع قانون المصالحة الوطنية الذي ناقشه مجلس النواب في 3 كانون الثاني/يناير، حيث يبدو أن المشروع يتجاوز المجلس الرئاسي بإنشائه آلية جديدة للمصالحة. وينتابني القلق جراء عدم صياغة هذا المقترح الجديد، الذي يتعارض مع أفضل الممارسات الدولية، من خلال مشاورات شاملة للجميع مع منظمات المجتمع المدني ومجموعات الضحايا، وعدم تضمنه ما يكفي من الضمانات للحفاظ على الحقوق الأساسية في كشف الحقيقة وتحقيق العدالة وجبر الضرر وضمان عدم تكرار الجرائم.

وفي آخر إحاطة قدمتها إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.9510)، أبرزت أنه خلال الأشهر التسعة الماضية، احتجزت الجهات الأمنية ما لا يقل عن 60 فردا بشكل تعسفي، بينهم أطفال، بسبب انتماءاتهم السياسية الفعلية أو المتصورة. وتثير هذه الممارسات شكوكا حقيقية بشأن مدى استعداد بعض الأطراف الليبية لدعم عملية سياسية شفافة وشاملة للجميع. يجب الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفا وعن السجناء السياسيين. ومما لا شك فيه أن ذلك سيساعد العملية السياسية وعملية المصالحة على حد سواء.

تثير حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية وأوضاع الحماية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا قلقا متزايدا، حيث أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة عن زيادة كبيرة في أعداد اللاجئين السودانيين الذين دخلوا ليبيا في الأسابيع الأخيرة. ولا تزال إمكانية وصول وكالات الأمم المتحدة إلى اللاجئين السودانيين على الحدود الليبية مع السودان محدودة، ولا سيما في الكفرة وفي مراكز الاحتجاز الرسمية. وأدعو السلطات الليبية إلى كفالة الوصول الكامل ومن دون عوائق إلى جميع الأشخاص المحتاجين إلى الحماية.

ما زلت أشعر بالقلق البالغ إزاء استمرار عمليات الطرد الجماعي للمهاجرين واللاجئين عبر الحدود بين ليبيا والبلدان المجاورة. وأكرر دعوتي لسلطات جميع البلدان المعنية إلى وضع حد لعمليات الطرد القسري التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي. كما أكرر دعوتي لإتاحة إمكانية الوصول الكامل إلى مرافق الاحتجاز الليبية، حيث تسود أوضاع صعبة بشكل خاص، وإلى إجراء تحقيقات مستقلة في جميع

الانتهاكات والتجاوزات المزعومة فيها. ومما يشجعني أن فرقة العمل الثلاثية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، المعنية بوضع المهاجرين واللاجئين في ليبيا، قد التأمت مرة أخرى لمعالجة الأولويات العاجلة لتعزيز إدارة الهجرة في ليبيا.

وأرحب بتقرير "التقييم السريع للأضرار والاحتياجات الناتجة عن العاصفة والفيضانات في ليبيا لعام 2023" الصادر عن البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في 24 كانون الثاني/يناير، استجابة للفيضانات الكارثية التي حلت بشرق ليبيا يومي 10 و 11 أيلول/سبتمبر 2023. ويقترح التقرير عناصر التخطيط الوطني للتغلب على آثار الكارثة، مشددا على أهمية التعاون والتنسيق الوثيقين بين أصحاب المصلحة الوطنيين، بدعم من الشركاء الدوليين، لتعزيز إعادة إعمار المجتمعات المتضررة وتعافيها بشكل شامل للجميع ومستدام وقادر على الصمود. وأدعو جميع القادة الليبيين إلى توجيه مواردهم وخبراتهم الجماعية نحو إعادة البناء وإلى إعطاء الأولوية لحياة المتضررين وسبل عيشهم.

في الختام، أكرر أنه من غير الممكن إحراز تقدم في إجراء انتخابات وطنية ذات مصداقية من دون التوصل إلى تسوية سياسية بين الجهات المؤسسية الرئيسية في ليبيا. وأحث قادة ليبيا، مرة أخرى، على وضع مصالحهم الذاتية جانبا والجلوس إلى طاولة المفاوضات بحسن نية، وهم على استعداد لمناقشة جميع المسائل الخلافية. فمن شأن التردد في ذلك أن يثير الشكوك لا حول التزامهم بالانتخابات فحسب، بل وأيضا بوحدة بلدهم ومستقبله، وهو ما ينبغي أن يتحملوا المسؤولية عنه.

ولتجنب انزلاق ليبيا نحو هوة التفكك، كما يمكن استشرافه من خلال العديد من العلامات المقلقة، ثمة حاجة ماسة إلى اتفاق سياسي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين لتشكيل حكومة موحدة تقود البلد إلى الانتخابات. إنني أخاطب فيهم حسهم بالواجب الأخلاقي للشروع في التفاوض والتوصل إلى حل وسط يرد الكرامة إلى وطنهم الأم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد باتيلي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفير يامازاكي

السيد يامازاكي (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للفقرة 24 (هـ) من القرار 1970 (2011)، المؤرخ 26 شباط/فبراير 2011، يشرفني أن أقدم تقريرا لمجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار نفسه. يغطي التقرير الفترة الممتدة من 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى 15 شباط/فبراير 2024، وهي الفترة التي عقدت فيها اللجنة مشاورات غير رسمية واضطلعت بعملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة بهدف تيسير تنفيذ تدابير الجزاءات.

وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في 2 شباط/فبراير، استمعت اللجنة إلى إحاطة من فريق الخبراء بشأن خطة عمله وأولوياته للولاية بموجب القرار 2701 (2023) وبشأن زيارته المقبلة المزمعة إلى ليبيا. وأعقب ذلك تبادل للآراء بين أعضاء اللجنة والخبراء. وتلقت اللجنة رسالة من ليبيا تتضمن ردودا على التقرير النهائي للفريق بموجب الولاية السابقة، وستنظر فيها بمجرد توفر الترجمة ذات الصلة. وخلال المشاورات غير الرسمية، طرح عليّ أحد أعضاء اللجنة سؤالا بشأن إمكانية تنظيم زيارة للجنة، وأعربت له عن استعدادي، بصفتي الرئيس، لمناقشة المسألة مع أعضاء اللجنة. وأود أن أذكر بنية الرؤساء السابقين للجنة منذ عام 2018 العمل من أجل تنظيم زيارة لها إلى جميع المناطق المتفق عليها في ليبيا، رهنا بالترتيبات اللوجستية والأمنية، كما هو مذكور في التقارير السنوية السابقة للجنة.

بخصوص تجميد الأصول، لم تتخذ اللجنة أي قرار سلبي فيما يتصل بثلاثة إخطارات قدمتها البحرين وسويسرا والمملكة المتحدة، استنادا إلى الفقرة 19 (أ) من القرار 1970 (2011) أو الفقرة 16 (أ) (4) من القرار 2009 (2011) على الترتيب. ووافقت اللجنة أيضا على طلب إعفاء، يستند إلى الفقرة 19 (ب) من القرار 1970 (2011)، قدمته لكسمبرغ، وردت على إخطار واحد يستند إلى الفقرة 21 من القرار 1970 (2011)، قدمته البحرين.

وتلقت اللجنة رسالتين من ليبيا بشأن جوانب معينة لتجميد الأصول، تضمنت إحداهما خطة الاستثمار القصيرة الأجل للمؤسسة

الليبية للاستثمار، استجابة للفقرة 15 من القرار 2701 (2023). وسينظر أعضاء اللجنة في الردود على كلتا الرسالتين.

وفيما يتعلق بحظر السفر، وافقت اللجنة في 31 كانون الثاني/يناير على الطلب الذي تقدمت به إحدى المدرجات في القائمة، وهي السيدة صفية فركاش البرعصي، الذي تلقته عن طريق مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة المنشأ عملا بالقرار 1730 (2006)، وقررت أن السيدة البرعصي لم تعد خاضعة لتدبير حظر السفر المفروض عملا بالفقرة 15 من القرار 1970 (2011). ولا تزال السيدة البرعصي خاضعة للتدبير الخاص بتجميد الأصول، وقد عُدلت قائمة الجزاءات المفروضة على ليبيا وفقا لذلك.

وتلقت اللجنة تقريرا واحدا عن التنفيذ من إحدى الدول الأعضاء. وأصدرت تقريرها السنوي لعام 2023.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام اللجنة بالإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير يامازاكي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي والسفير يامازاكي كازويوكي على إحاطتيهما اليوم.

نرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لدعوة ممثلي الأطراف الفاعلة الرئيسية إلى عقد اجتماع تحضيري، كخطوة تالية حاسمة نحو كسر الجمود السياسي وإجراء الانتخابات.

ولكن، كما سمعنا من الممثل الخاص للأمين العام، فإن المشاركة البناءة لجميع الأطراف وطرحها لحلول توفيقية حقيقية أمران ضروريان لنجاح تلك العملية. ونلاحظ أن بعض الجهات الفاعلة إما رفضت ترشيح ممثلين أو وضعت شروطا لحضورهم. ولذلك، فإننا نردد دعوة الممثل الخاص للأمين العام جميع الأطراف إلى المشاركة بشكل مجد في عملية الأمم المتحدة – دون شروط مسبقة – والاجتماع تحت رعاية الأمم المتحدة لحل المسائل التي تؤخر الانتخابات.

وعلى نحو ما شاهدتُ مباشرة خلال زيارتي إلى طرابلس في العام الماضي، فإن الشعب الليبي هو الذي لا يزال يعاني من هذا الجمود السياسي. فقد مر ما يقرب من ستة أشهر على الفيضانات المدمرة التي حدثت في درنة، وما يعوق إعادة الإعمار هو الافتقار إلى نهج موحد وشفاف. فالرعاية الصحية الأساسية وغيرها من الخدمات معطلة.

ويؤدي الجمود السياسي إلى تفاقم التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء ليبيا. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء تقلص حيز المجتمع المدني وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان – لا سيما تجاه المهاجرين واللاجئين، كما أوضح الممثل الخاص للأمين العام – والبيئة التي تفرض قيودا متزايدة على المرأة.

ولذلك، نرحب بالجهود التي تبذلها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لإجراء انتخابات بلدية في جميع أنحاء البلد. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باضطرار 11 من المكاتب الميدانية التابعة للمفوضية لتعليق عملياتها في جنوب وشرق ليبيا في بداية شباط/فبراير. ونحث بقوة قادة ليبيا على تقديم الدعم اللازم لتيسير إجراء الانتخابات البلدية والسماح للشعب الليبي بممارسة حقوقه الديمقراطية.

وعلى نحو ما طلب الممثل الخاص للأمين العام، نحن بحاجة إلى بذل جهد جماعي وتقديم دعم جماعي من أجل بناء الزخم نحو إجراء الانتخابات. إن الليبيين سيستفيدون من وجود دولة ديمقراطية وموحدة ومستقرة. ومن ثم، نحث القادة الليبيين على العمل بصورة بناءة مع الممثل الخاص للأمين العام للوفاء بمسؤولياتهم تجاه الشعب الليبي. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع الشركاء ودعم الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتحقيق ذلك الهدف.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته هذا الصباح. ويمكن للممثل الخاص

التعويل على دعم سلوفينيا لجهوده وللعملية التي تتوسط فيها الأمم المتحدة ويقودها الليبيون ويملكون زمامها. والشكر موصول للسفير يامازاكي على المعلومات المستكملة عن الجزاءات، وأود أيضا أن أرحب بممثل ليبيا في جلسة اليوم.

مر مؤخرا أكثر من سنتين على تأجيل الانتخابات المقررة في ليبيا. ومن المؤسف أن 2.8 مليون ليبي سجلوا للتصويت في عام 2021 لم تتح لهم الفرصة بعد للتوجه إلى صناديق الاقتراع وممارسة حقهم الديمقراطي وإعادة الشرعية للمؤسسات الليبية. وننوه باتخاذ خطوات في الاتجاه الصحيح، بما في ذلك التقييم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بأن القوانين الانتخابية المُحدّثة التي وُضعت في العام الماضي توفر أساسا عمليا لإجراء الانتخابات. بيد أننا نأسف لأن تلك القوانين لا تكفل زيادة تمثيل المرأة على النحو المتوخى أصلا.

وعموما، من الواضح أنه لا تزال هناك خلافات بشأن سبيل المضي قدما وتتطلب تلك الخلافات إجراء حوار عاجل والتوصل لحل توفيقي للتغلب عليها. وفي خضم الاضطرابات الإقليمية، يجب أن نمنع تدهور الوضع الأمني الهش بالفعل في ليبيا. ولذلك، نحث الجهات الفاعلة السياسية في ليبيا على إعلاء احتياجات الشعب الليبي وتطلعاته. وينبغي لجميع الأطراف أن تشارك في الجهود التي يبذلها الممثل الخاص بحسن نية ودون شروط مسبقة وأن تعين ممثلين للمشاركة في المناقشات التحضيرية التي دعا إليها دون مزيد من التأخير.

كما نرى أن العملية السياسية ينبغي أن تسير جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وننوه بالدور الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد ونرحب بخطط عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في نيسان/أبريل في سرت بليبيا.

أظهرت الفيضانات المأساوية التي اجتاحت شرق ليبيا في أيلول/سبتمبر 2023 الحاجة الملحة إلى وجود مؤسسات موحدة للدولة تعمل بشكل كامل. وهذا أمر حاسم أيضا في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار. وبعد أن عانت سلوفينيا من فيضانات كبيرة في العام الماضي، فإنها تعرب عن تضامنها الكامل وخالص تعازيها لجميع الليبيين، الذين كانت تلك الكارثة مدمرة بالنسبة لهم. كما أنها كانت بمثابة جرس إنذار خطير فيما يتعلق بأثر تغير المناخ في البلد وفي المنطقة، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراء جماعي عاجل.

أخيرا، أود أن أعرب عن قلقي إزاء حالة حقوق الإنسان في ليبيا، ولا سيما في هذه المرحلة السابقة للانتخابات. فشن هجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء في مجال حقوق المرأة والمتظاهرين والصحفيين وجماعات المجتمع المدني يتعارض بشكل مباشر مع الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. كما يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز، بما في ذلك التعذيب والعمل القسري وسوء المعاملة والعنف الجنسي ضد المرأة.

ونرحب باجتماعات المائدة المستديرة التي عُقدت الأسبوع الماضي بين السلطات الليبية وممثلي المجتمع المدني والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين الجمعيات، بالإضافة إلى الجهود الجارية لوضع خطة عمل تركز على حقوق الإنسان لمتابعة التقرير النهائي للبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا (A/HRC/52/83). وندعو إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة لجعل هذه الخطة حقيقة واقعة وتحقيق مستقبل قائم على الحقوق للجميع في ليبيا.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسفير يامازاكي كازويوكي، الممثل الدائم لليابان، على إحاطتيهما.

لقد تابعنا تطور الأحداث في ليبيا الشقيقة باهتمام مستمر. ولا شك أنها أثرت على الاستقرار والوضع الأمني في منطقة شمال أفريقيا التي لم تتعاف بعد من عواقب الأحداث المأساوية التي وقعت في عام 2011. للأسف، وفي ظل استمرار ثنائية السلطة في ليبيا، لا تلوح في الأفق توقعات لتحقيق تسوية مستدامة من الواضح أنه

يتعذر تحقيقها في نهاية المطاف بدون حكومة شاملة حقا للجميع يمكنها أن توحد ممثلين من كل جزء من الجماهيرية السابقة.

لقد استمر الوضع الراهن لفترة طويلة جدا. لا بد من أن يستعيد الليبيون الثقة في استقرار مؤسسات دولتهم. ومن الواضح أن السبيل الوحيد للخروج من هذه الحالة هو إجراء انتخابات وطنية وإنشاء مؤسسات موحدة وشاملة للجميع على أساس النتائج. وعلى الرغم من أن أعضاء مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة اتفقوا في العام الماضي على مشاريع قوانين تتعلق بانتخاب الرئيس والجمعية الوطنية الليبية في إطار لجنة 6+6، وأن مجلس النواب وافق بالإجماع في 2 تشرين الأول/أكتوبر على مشاريع القوانين المذكورة مع بعض التعديلات، إلا أن الحالة الانتخابية لم تتقدم للأسف منذ ذلك الحين. ومع ذلك، نعتقد أن من المهم البناء على تلك الجهود في سياق العملية السياسية في ليبيا، ونأمل أن يتمكن الجميع من التوصل إلى الاتفاقات اللازمة في المستقبل القريب. وينبغي أن يشجع الوسطاء الدوليون ذلك بنشاط. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن العملية الانتخابية ينبغي ألا تكون مثقلة بشروط إضافية وأطر زمنية مصطنعة، وينبغي على وجه الخصوص ألا تستبعد الشخصيات السياسية التي تتمتع بتأييد شعبي كبير. ونذكر، مرة أخرى، في هذا السياق أن استيعاب الجميع هو الشرط الأساسي للنجاح.

ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق تقدم حقيقي في ليبيا إلا من خلال الجهود المشتركة لجميع الأطراف المعنية الليبية والجهات الفاعلة العالمية والإقليمية المؤثرة. ولا نزال نعتقد أنه لا بديل عن الدور المركزي للأمم المتحدة باعتبارها الوسيط الدولي الرئيسي في الشؤون الليبية أو عن دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا كونها عنصرا أساسيا في هذا التشكيل الدولي. وفي هذا الصدد، ما فتئنا نتابع عن كثب عمل الممثل الخاص للأمين العام في تعزيز عملية سياسية على الصعيد الوطني في ليبيا. ونؤكد دعمنا العام لجهود السيد باتيلي لإيجاد سبل مقبولة لكسر الجمود السياسي الداخلي وإعطاء زخم للحوار السياسي. وفي هذا السياق، سيكون من المهم تجنب التدخل والخطوات المفاجئة أو غير المدروسة. وكما أظهرت التجربة مرارا وتكرارا، فإن محاولات فرض أجندة معينة على الأطراف المتنفذة في ليبيا لن تحقق النتائج المرجوة.

وقد رحبنا بمؤتمر الاتحاد الأفريقي بشأن المصالحة الوطنية في ليبيا الذي عقد في برازافيل في 5 شباط/فبراير، ونعرب عن امتناننا لرئيس جمهورية الكونغو دينيس ساسو نغيسو على تنظيمه. ونعتقد أنه سيساعد على استعادة الوحدة الوطنية في ليبيا والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من القضايا الإشكالية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وعقدها. ونأمل أن يكلل أيضا بالنجاح مؤتمر المصالحة الوطنية الليبية المقرر عقده في نيسان/أبريل بمشاركة ممثلين عن كل جمعية سياسية وقبلية في البلد. ونؤيد تأييدا تاما هذه المبادرات التي تظل مناسبة وتتلاءم تماما مع مبدأ الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية. ونشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الاشتباكات بين الجماعات المسلحة الليبية في بعض مناطق البلد. ومن هذا المنطلق، تظل أنشطة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 أساسية في تحسين التنسيق بين الأطراف بشأن المسار العسكري ووضع هيكل أمني موحد. وقد يهدد فقد الزخم في ذلك المجال الحاسم الأهمية بتصعيد المواجهات المسلحة. وفيما يتعلق بالقضاء على الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا، فإننا نؤيد الانسحاب المتزامن والمتوازن والتدريجي لجميع الجماعات المسلحة غير الليبية والتشكيلات شبه العسكرية من دون استثناء.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أحث زملاءنا في مجلس الأمن على التعامل مع مجموعة أدوات الجزاءات بحذر. لقد اعتُمدت معظم قرارات المجلس السابقة بشأن العقوبات الليبية أساسا لحماية شعبها من العنف والإجرام والهجمات الموجهة ضد الأصول الوطنية، ولم تكن أبدا بمثابة عقاب. وفي هذه المرحلة، لم تعد مناسبة إلى حد كبير ولم تعد تروج للوحدة الوطنية، ولا سيما حاليا بعد أن بدأ مسار المصالحة يكتسب زخما. لقد حان الوقت لنفكر بجدية في تنقيح تلك القيود. وما فتئ الليبيون أنفسهم يقولون الشيء نفسه منذ فترة. ونعتقد أنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يأخذوا طلباتهم مأخذ الجد، بما في ذلك الطلبات المتعلقة بمختلف جوانب العمليات المستقبلية لنظام الجزاءات.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على إحاطته الثاقبة، وأرحب أيضا بالسفير السني، الممثل الدائم لليبيا، في هذه الجلسة.

في البداية، أود أن أعرب عن تقدير اليابان للعمل الجدير بالثناء الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص للتغلب على الجمود السياسي في ليبيا. وتكرر اليابان تأكيد دعمها لمبادرة السيد باتيلي لعقد اجتماع تحضيري لممثلي أصحاب المصلحة السياسيين الرئيسيين. إنها خطوة أساسية في معالجة المسائل الأساسية التي تحتاج إلى حل من أجل إجراء الانتخابات التي طال انتظارها. وندعو جميع الأطراف إلى الاستجابة لدعوة الممثل الخاص من دون شروط مسبقة وإلى المشاركة الكاملة والبناءة. وفي هذا السياق، ترحب اليابان بالجهود الجارية لتعزيز المصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي في ليبيا، مما يعزز مبادرة الممثل الخاص باتيلي على المسار السياسي.

إن ما يريده المواطنون الليبيون العاديون هو عملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها تتوج بانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع. ويجب أن يتحمل القادة السياسيون مسؤوليتهم عن تحقيق ذلك من دون مزيد من التأخير. وينبغي أن يتزامن التقدم السياسي مع ضمان الأمن والاستقرار. وفي هذا الصدد، لا يزال عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 مهما، ولا سيما فيما يتعلق بزيادة التنسيق والتعاون بين المؤسسات العسكرية في كل من الشرق والغرب والتعجيل بانسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والجنود المرتزقة.

ولا تزال اليابان تشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في ليبيا اللتين تفاقمتا بسبب تزايد عدم الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك في السودان. يجب معالجة الظروف اللاإنسانية المفروضة على المهاجرين وطالبي اللجوء وتفكيك شبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. إن التعاون الوثيق بين أصحاب المصلحة في جميع أنحاء البلد أمر ضروري لجهود إعادة الإعمار والتعافي في أعقاب الفيضانات الكارثية التي وقعت في شرق ليبيا في أيلول/سبتمبر الماضي، والتي يقال إنها أثرت على أكثر من 20 في المائة من سكان ليبيا. إن التقارير التي تفيد بتقلص الحيز المدني وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان محزنة جدا ولا يمكن تحقيق تقدم سياسي حقيقي عندما لا يتحرر الناس من الخوف ولا يستطيعون ممارسة حقوقهم الأساسية.

وفي الختام، تؤكد اليابان من جديد اعتقادها الراسخ بأن الاستقرار السياسي الذي يتحقق من خلال إنشاء حكومة موحدة وشرعية عن طريق الانتخابات أمر حيوي للسلام والأمن المستدامين في ليبيا. وما زلنا ملتزمين بدعم مساعي ليبيا من خلال مداولات مجلس الأمن، وكذلك من خلال سفارتنا في طرابلس التي أعيد فتحها في كانون الثاني/يناير بعد عقد من الزمن.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي والممثل الدائم لليابان بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على إحاطتيهما. وأرحب أيضاً بحضور ممثل ليبيا في هذه الجلسة.

ويكرر وفد بلدي دعوته إلى أصحاب المصلحة الليبيين للتوصل إلى اتفاقات من شأنها تسهيل إجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة، تشكل طموحاً للشعب الليبي، لاستعادة الشرعية وإنهاء الانقسامات الحالية في بلدهم. إن توحيد الحكومة ضروري أيضاً من أجل معالجة إعادة إعمار شرق ليبيا في أعقاب الفيضانات التي حدثت في أيلول/سبتمبر 2023، والتي قدرت تكلفتها بـ 1,8 مليون دولار.

وكما عبّرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في بيان أصدرته بمناسبة الذكرى الثانية والسبعين لاستقلال ليبيا، فإن هناك إطاراً دستورياً وقانونياً لإجراء الانتخابات تعتبره المفوضية الوطنية العليا للانتخابات قابلاً للتنفيذ من الناحية الفنية.

ومع ذلك، لا يمكن للقوانين وحدها أن تؤدي إلى الانتخابات من دون إرادة سياسية. وهذا هو السبب في أن عقد الاجتماع الرابع للجنة التحضيرية لمؤتمر المصالحة الوطنية المزمع عقده في نيسان/أبريل في كانون الثاني/يناير هو خطوة إيجابية إلى الأمام في العملية نحو المصالحة والوحدة في ليبيا. وبالمثل، فإن مبادرة رئيس جمهورية

الكونغو بعقد اجتماع للجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا في 5 شباط/فبراير، دعماً لعملية المصالحة السياسية والوطنية، تبعث بإشارة واضحة على الدعم الإقليمي لتلك العملية.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أن العملية السياسية التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة هي أفضل طريق لتحقيق الاستقرار في البلد وسيطرة الدولة على الأراضي الليبية.

وفيما يتعلق بالأمن، أهنئ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على تنظيم ورشة عمل لأعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، مع ممثلين من مختلف القطاعات، لمناقشة دور الهيئات التشريعية والمجتمع المدني في إصلاح قطاع الأمن. وتشجع إكوادور المشاركين في حلقة العمل تلك على استكشاف مدى استصواب تحويل توصياتها إلى تشريعات تهدف إلى التصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها ليبيا.

وعلاوة على ذلك، تؤيد إكوادور الدعوات الموجهة إلى السلطات الليبية للعمل بفعالية، بدعم من المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين، لتحسين وضع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وضمان محاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضدهم أمام العدالة.

وفي الختام، أؤكد مجدداً دعم بلدي لجهود ومقترحات الممثل الخاص باتيلي لإيجاد حل سلمي للأزمة السياسية في ليبيا.

السيدة برودهرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا على إحاطتيهما، وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا بيننا هذا الصباح.

بعد مرور أكثر من عامين على الفشل في تنظيم الانتخابات التي طالب بها الشعب الليبي، بات الوضع السياسي في ليبيا يتدهور. وتكرر فرنسا دعمها الكامل لجهود الوساطة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد عبد الله باتيلي، من أجل وضع حد لعدم الاستقرار في ليبيا.

ومن الملحّ قيادة البلد نحو إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية حرة وشفافة وشاملة في جميع أنحاء البلد. وتشجع فرنسا المؤسسات الليبية الفاعلة على الدخول بحسن نية في الحوار، تحت رعاية الأمم المتحدة، والتوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة موحدة جديدة. واليوم، هذا هو الشرط المفقود لتنظيم الانتخابات. وتكرر فرنسا استعدادها لتيسير هذا الحوار بين الليبيين، كما فعلت منذ عام 2017، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

تزداد الحالة الأمنية تقلقلاً. والوضع الراهن ليس في مصلحة الشعب الليبي، في حين يقوي الفراغ السياسي الميلشيات والتدخل الأجنبي ويغذي عدم الاستقرار في البلد والمنطقة الأوسع. يجب تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بالكامل. وتكرر فرنسا دعوتها إلى انسحاب جميع المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة الأجانب من الأراضي الليبية، وفقاً لقرارات المجلس ذات الصلة. فهو سيواصل دعم جهود الجهات الفاعلة الليبية بهدف إعادة توحيد الجيش الليبي تحت رعاية اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ورئيسي الأركان.

وستواصل فرنسا دعم استقرار ليبيا ووحدتها وسيادتها.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وسيراليون وبلدي موزامبيق، إلى جانب غيانا.

تشكر المجموعة السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته الثاقبة وآخر المستجدات التي قدمها عن الحالة في ليبيا. ونود أن نؤكد مجدداً دعمنا الكامل لجهوده. كما نشكر سفير اليابان بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا على إحاطته الشاملة. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

ترى المجموعة أن العملية السياسية، التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها، يجب أن تظل الخيار الأساسي لتجاوز الجمود السياسي على الصعيد الوطني واستعادة السلام والأمن والاستقرار في ليبيا. كما تؤمن المجموعة بأن الانتخابات في ليبيا هي السبيل الوحيد لتزويد البلاد

بمؤسسات شرعية ومستقبل من السلام والوحدة والاستقرار والازدهار. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نحثّ الأطراف على التغلب على الخلافات المتبقية في تنفيذ القوانين الانتخابية في أقرب وقت ممكن، على أساس توافق الآراء على الصعيد الوطني، دون تدخل أجنبي.

ونحن نتفهم الصعوبات التي يواجهها الممثل الخاص في تنظيم اجتماع للأطراف المؤسسية الليبية المعنية بهدف التوصل إلى تسوية للقضايا المتنازع عليها سياسياً المتعلقة بتنفيذ العملية الانتخابية في ليبيا. وندعو، بصفتنا مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة زائداً واحداً، جميع المشاركين في المبادرة إلى التعاون الكامل والبنّاء، بحسن نية ودون شروط مسبقة. ونشجّع الممثل الخاص للأمين العام على مواصلة جهود الوساطة التي يبذلها لإعادة الجهات الفاعلة الليبية إلى المناقشات لإعادة إطلاق العملية السياسية في ليبيا.

سيضمن دور جميع القطاعات النشطة في ليبيا، ولا سيما النساء والشباب، حلولاً مستدامة ودائمة للأزمة في البلد. وتدرك المجموعة أن المشاركة الهادفة والفعالة للمرأة في الحياة العامة، بما في ذلك جميع العمليات السياسية ومبادرات بناء السلام، لا تزال ضرورية للتنمية المستدامة والاستقرار والازدهار والمستقبل السلمي والديمقراطي في ليبيا.

ونشجّع الممثل الخاص للأمين العام على مواصلة جهوده بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، ومع البلدان المجاورة.

تؤكد مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن أن اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 لا يزال ساريا، على الرغم من الوضع المتوتر في ليبيا. وندعو الأطراف المتصارعة إلى مواصلة التحلي بضبط النفس بالامتثال الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار. وتعتقد المجموعة أن من الضروري والمُلَح انسحاب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا. إذ أن رحيلهم لا مندوحة عنه لتهيئة بيئة مواتية للنهوض بالعملية السياسية الجارية وتوطيد دعائم الأمن والاستقرار في ليبيا والحفاظ على وحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ونشدد أيضا على أن يتم هذا الانسحاب بالتنسيق الوثيق مع الدول المجاورة وبالاقتران مع برنامج مماثل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لتفادي تصدير الصراع في المنطقة.

إن المجموعة إذ تدرك أن توحيد الجيش الليبي مسألة معقدة تتطلب نهجا شاملا، ترحب بأي خطوات تُتَخذ نحو زيادة التنسيق والتعاون، وتهدف إلى توحيد قوات الأمن الليبية، وتأمين حدود ليبيا ومنع امتداد إقليمي، وتشجع على تلك الخطوات.

نعتقد أن جراح الصراع في ليبيا ثخينة، لكن حان وقت التئامها. المصالحة الوطنية ليست مجرد خيار، بل حتمية وطنية. إنها جسر لبناء الثقة والتغلب على الانقسامات التاريخية وتمهيد الطريق أمام مستقبل سلمي ومزدهر للأمة الليبية.

ونرحب في هذا الصدد بدور الاتحاد الأفريقي في دعم مشروع المصالحة الذي يقوده الليبيون، وكذلك بدور لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، التي عقدت آخر اجتماع لها في برازافيل في 5 شباط/فبراير. نرحب أيضا بالجهود التي يبذلها المجلس الرئاسي الليبي، باعتماده رؤية استراتيجية وطنية للمصالحة ترتكز على ملكية وطنية.

ترحب المجموعة باتفاق الأطراف الليبية على عقد مؤتمر المصالحة الوطنية في 28 نيسان/أبريل في مدينة سرت بليبيا. وما زلنا واثقين من أن المؤتمر سيفتح طريقا ناجحا نحو تحقيق مصالحة شاملة وجامعة للشعب الليبي. وعلاوة على ذلك، ترحب المجموعة بالتزام الأمين العام بالسلام الدائم في ليبيا. ونشجع ممثله الخاص في ليبيا على مواصلة تعاونه الوثيق مع الاتحاد الأفريقي لضمان استعادة السلام والأمن والاستقرار في ليبيا.

تكرر المجموعة الإعراب عن قلقها العميق إزاء استمرار الوضع المتردي للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا. وبتأييد من لدن المجتمع الدولي بأسره، نواصل حث السلطات الليبية على العمل بفعالية لتحسين محنة المهاجرين واللاجئين في ليبيا.

كانت الفيضانات المدمرة التي ضربت شرق ليبيا في سبتمبر 2023 أكثر بكثير من كونها أزمة إنسانية. وشكلت تحديا كبيرا

لاستقرار البلد وتقدمه. إن التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في ليبيا، الصادر عن البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الشهر الماضي، ينذر بالخطر. لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما تكافح الأسر من أجل تجميع منازلها وسبل عيشها. هذه المأساة الطبيعية تذكير صارخ بالحاجة الملحة إلى تنسيق الجهود لمعالجة العواقب الفورية والطويلة الأجل للكوارث الطبيعية في ليبيا. وفي ذلك الصدد، نشدد على ضرورة استمرار المجتمع الدولي في دعم المناطق المتضررة ومساعدة البلد في إدارة هذه الكوارث الطبيعية والتصدي لها.

تعتقد مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن أن احترام استقلال ليبيا وسيادتها أمر بالغ الأهمية فيما يتعلق بالملكية والسيطرة على مواردها. وقد أعربت السلطات الليبية مرارا وتكرارا عن قلقها بشأن تجميد أصولها في الخارج. وينبغي لمجلس الأمن أن يعلق أهمية كبيرة على هذه المسألة وأن يتخذ خطوات إيجابية لمعالجة الشواغل المشروعة لليبيا.

وتحيط المجموعة علما بالخطوات الإيجابية التي المتضمنة في القرار الأخير، وهو القرار 2701 (2023)، بشأن الحفاظ على أصول ليبيا المجمدة. ويجب الحفاظ على سلامتها وقيمتها لضمان تسخيرها لمصالح الأمة الليبية وحدها. إن الحماية الفعالة للأصول الليبية ليست ضرورة مالية فحسب، بل إنها أيضا منارة أمل لمستقبل ليبيا. ونتطلع إلى توصيات فريق الخبراء في ذلك الصدد.

تكرر المجموعة دعمها المستمر للتوصل إلى تسوية دائمة للانقسامات المستمرة في ليبيا، من خلال الحوار السلمي والوسائل السياسية. إن التسوية السياسية للأزمة الليبية أصبحت اليوم أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. لذلك، يجب أن نبذل كل الجهود للحفاظ على زخم الحلول السلمية في ليبيا وحول العالم في مشهد دولي هش بالفعل ويعج بالتحديات، إذ أن الحالة في قطاع غزة جديرة باهتمام خاص، وينبغي الأخذ في الحسبان أنها تؤجج المزيد من التوترات الإقليمية.

السيد سون تشي تشيانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، السفير يامازاكي، على إحاطتيهما الإعلاميتين. أرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

شهدت الفترة الأخيرة حوارا مستمرا بين الأطراف الليبية حول العملية الانتخابية وما نتج عنه من توافق في الآراء حول عدة قضايا. وقد بذل الممثل الخاص باتيلي جهودا كبيرة للعمل مع جميع الأطراف وتعزيز الثقة المتبادلة والتواصل بينهما. في حين تبني جميع الأطراف في ليبيا على نتائج الحوار الذي تحقق حتى الآن، تأمل الصين منها أن تعمل من أجل إحراز مزيد من التقدم في العملية السياسية وتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات عامة في أقرب وقت ممكن.

لقد أظهرت الحقائق أن الحل السياسي الذي يقوده ويمتلكه الليبيون هو وحده الذي يمكن أن يحقق السلام والاستقرار على المدى الطويل. وعلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص باتيلي الاستمرار في أداء دور بناء في تعزيز المفاوضات والحوار. ويجب على المجتمع الدولي احترام سيادة ليبيا وملكيتها، والامتناع عن فرض حلول خارجية، ومنع أن تصبح ليبيا ساحة للمنافسة الجيوسياسية.

ويسر الصين أن تحيط علما بالاجتماع الأخير للجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا، الذي استضافته جمهورية الكونغو، والذي أعلنت خلاله أنها ستنشئ لجنة وطنية للمصالحة بشأن ليبيا وستعقد مؤتمرا للمصالحة الوطنية في سرت في نيسان/أبريل. وبالنظر إلى تجربة البلد المؤلمة في حرب أهلية مطولة، فإن تعزيز المصالحة وإعادة بناء الثقة من جانب جميع الأطراف سيساعدان على تهيئة بيئة إيجابية للعملية السياسية. وتتوقع الصين أن تستفيد ليبيا من دعم الاتحاد الأفريقي وتأمل أن يحقق مؤتمر المصالحة الوطنية نجاحا كبيرا.

إن الوضع الأمني الهش في ليبيا مثير للقلق. وعلى وجه الخصوص، يشكل انتشار الجماعات المسلحة وتحويل وجهة الأسلحة تحديين كبيرين. كما أن الجمود السياسي في البلاد قد أدى إلى تفاقم تشرذم الهيكل الأمني. إن السلام والاستقرار في ليبيا هما إنجازان تحققا بشق الأنفس ويجب الاعتزاز بهما والحفاظ عليهما بجدية. وبخلاف

ذلك قد تنتكس البلاد بسرعة إلى النزاع والفوضى. ويجب على جميع الأطراف في ليبيا مواصلة الامتثال الصارم لاتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذ توافق الآراء الذي توصلت إليه اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5. ويجب أن تنسحب القوات الأجنبية والمرتزقة الأجانب من ليبيا في أقرب وقت ممكن وبطريقة سلسة ومنظمة. ويجب في الوقت نفسه أن تسير الجهود المبذولة على المسار الاقتصادي جنبا إلى جنب مع الجهود المبذولة على المسارين السياسي والأمني.

ترحب الصين بالتطورات الإيجابية مثل استئناف إنتاج النفط وإعادة فتح سوق الأوراق المالية في ليبيا. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات الإنسانية لليبيا من أجل دعم إعادة الإعمار بعد الفيضانات. وتثني الصين على السلطات الليبية لمعالجتها السليمة للمسائل المتعلقة بإغلاق حقول النفط من خلال الحوار والمشاورات، وتدعم ليبيا في ممارسة السيطرة الكاملة على صناعتها النفطية واستخدام عوائد النفط لصالح شعبها.

لقد أعربت السلطات الليبية مرارا عن قلقها إزاء أصول البلد المجمدة في الخارج، وقدمت مؤخرا اقتراحا في هذا الصدد إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. فيجب على مجلس الأمن ولجنة الجزاءات أن يعلقا أهمية كبيرة على تلك المسألة وأن يستجيبا بنشاط لمطالب ليبيا المشروعة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أنا أيضا أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي والسفير يامازاكي على إحاطتيهما وأرحب بمشاركة ممثل ليبيا في جلسة اليوم.

لقد مر أكثر من عامين منذ إلغاء الانتخابات الليبية المقررة في كانون الأول/ديسمبر 2021. وعلى الرغم من العمل الشاق الذي قامت به لجنة 6 + 6 بشأن مشاريع القوانين الانتخابية لا تزال القضايا العالقة دون حل، مما يعيق العملية السياسية برمتها في ليبيا. وفي هذه المرحلة الحرجة، يود وفد بلدي أن يشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، إن إقامة حكم شرعي وموحد في جميع أنحاء البلاد تكتسي أهمية كبيرة، وذلك بالنظر إلى التحديات الهائلة التي تواجهها ليبيا. إن الفشل المستمر في تشكيل حكومة موحدة قد ضاعف من معاناة الشعب الليبي، كما أظهرت الفيضانات المدمرة في الجزء الشرقي من البلد في العام الماضي. فلقد تفاقمت العواقب الوخيمة للفيضان بسبب عدم وجود نظام استجابة وطني للتعامل بفعالية مع الكوارث الطبيعية، وذلك بسبب الانقسامات بين الجهات الفاعلة السياسية.

إزاء هذه الخلفية، وكما أكد الممثل الخاص، نحث الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية في ليبيا بقوة على وضع مصالح ليبيا وشعبها فوق مصالحها الذاتية. وبما أن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية هو السبيل الوحيد لإقامة حكم شرعي وموحد في جميع أنحاء البلاد، فمن الأهمية بمكان أن ينخرط أصحاب المصلحة بحسن نية للتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا المعلقة في مشاريع القوانين الانتخابية. وينبغي لجميع الأطراف، في جملة أمور، أن تستجيب بشكل إيجابي لاقتراح الممثل الخاص عقد اجتماع مع الأطراف الخمسة لمناقشة سبل المضي قدما.

ثانيا، إن تحسين البيئة الأمنية أمر ضروري لإجراء الانتخابات التي طال انتظارها ولتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا. وتكرار الاشتباكات المسلحة في جميع أنحاء البلاد، مثل العنف الشديد الذي وقع في طرابلس وبنغازي العام الماضي، يدل على الوضع الأمني الذي لا يزال هشا في البلاد. ونشيد بالإنجازات التي حققتها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في الحفاظ على وقف إطلاق النار وتوحيد المؤسسات الأمنية. علاوة على ذلك، نشجع اللجنة على تكثيف جهودها لتيسير انسحاب المقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية، والتي تعرضت لانتكاسة بسبب الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار في المنطقة. كما ينبغي للبلدان المجاورة أن تتعاون لتحقيق التنفيذ بلوغا لهذه الغاية.

بالإضافة إلى ذلك، نحث جميع الأطراف على الامتثال لحظر الأسلحة الذي فرضته قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما التدابير الرامية إلى منع أي عمليات نقل للأسلحة من ليبيا إلى البلدان المجاورة، الأمر الذي من شأنه أن يهدد بزيادة زعزعة استقرار المنطقة. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة تكثيف أنشطة فريق الخبراء، بما في ذلك التحقيق والإبلاغ.

ثالثا، ينبغي رعاية جهود المصالحة الوطنية القائمة على مبادئ العدالة الانتقالية والمساءلة واستدامتها جنبا إلى جنب مع العملية السياسية. ونرحب في هذا الصدد بخطة عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في نيسان/أبريل بدعم من الاتحاد الأفريقي ونشجع الأطراف الليبية على اعتماد نهج شامل وقائم على توافق الآراء إزاء عملية المصالحة.

ونردد شواغل الممثل الخاص إزاء الاتجاهات المفزعة للقيود المفروضة على الأماكن المدنية والاحتجاز التعسفي، ونشدد على ضرورة ضمان المساءلة. ندعو جميع أصحاب المصلحة في ليبيا إلى الامتثال لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن الوضع الإنساني المتردي لم يتحسن، حيث شهدنا غرق ما يقرب من 2500 لاجئ ومهاجر وطالب لجوء في عام 2023 أثناء عبورهم البحر الأبيض المتوسط. وهذا ما جعلها السنة الأكثر دموية منذ عام 2017، وذلك وفقا للمنظمة الدولية للهجرة. ثمة حاجة ماسة إلى بذل جهود دولية متماسكة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية في هذه المنطقة معالجة شاملة.

وفي الختام، نعرب عن دعمنا الكامل للممثل الخاص باتيلي في جهوده الرامية إلى تيسير عملية سياسية شاملة وذات مصداقية، ونظل ملتزمين التزاما راسخا بدعم تطلعات الشعب الليبي للمضي قدما على الطريق نحو مستقبل أكثر إشراقا.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته. وأرحب أيضا بالإحاطة التي قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا وبمشاركة الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

تؤيد مالطة جميع الجهود الرامية إلى النهوض بعملية سياسية يقودها ويمتلكها الليبيون تحت رعاية الأمم المتحدة. إن التغلب على الشلل السياسي في ليبيا وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة وآمنة يتطلبان التوصل إلى حل وسط وتوافق سياسي. وبدء عمل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بشأن تنظيم انتخابات المجالس البلدية يشكل تطورا إيجابيا. نشدد على ضرورة دعم تلك العملية، ولا سيما من خلال تخصيص التمويل اللازم. ونتطلع إلى تطورات مماثلة على الصعيد الوطني. وفي هذا السياق، فإن الاستعداد المعلن للجنة لبدء الأعمال التحضيرية للعملية الانتخابية الوطنية هو فرصة يجب أن تغتنمها الجهات الفاعلة الليبية.

ونؤكد من جديد حق الشعب الليبي في اختيار قيادته من خلال هذه الانتخابات وفي رؤية تطلعاته الديمقراطية تتحقق. وتشدد مالطة على أن أي عملية سياسية يجب أن تكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة كناخبة ومرشحة ومراقبة. ويجب أن تشمل على قدم المساواة آراء جميع أصحاب المصلحة الليبيين وأن تسهل المشاركة النشطة والهادفة والشاملة للشباب والمجتمع المدني.

إن استمرار المجتمع الدولي في تركيزه ودعمه لهذه الجهود الرامية إلى دفع العملية السياسية في ليبيا لا يزال أمرا حاسما، ولذلك فإننا نكرر دعمنا الثابت للممثل الخاص للأمين العام. ويشكل عمله لتيسير المناقشات الشاملة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين نهجا معقولا وواعدا لمعالجة الخلافات المتبقية. ومع ذلك، فإن المسؤولية النهائية تقع على عاتق أصحاب المصلحة الرئيسيين في ليبيا. فهم الذين يجب أن يعملوا من أجل المصلحة الوطنية، وأن يشاركوا بشكل بناء في هذه المبادرة وأن يعملوا من أجل إحراز تقدم. ومن المهم بنفس القدر ضمان أن تكون أي جهود أو مبادرات إقليمية مكملة لجهود عملية الأمم المتحدة.

إن التهديدات الهيكلية لأمن ليبيا، بما في ذلك البيئة السياسية الهشة، لا تزال قائمة، ولا يزال الوضع متقلبا. وهذا يشكل تهديدات للمدنيين في ليبيا. ونود أن نذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بضمان حماية المدنيين وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم. ونشعر بالقلق إزاء استمرار وجود المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا، والذين ينبغي أن يكون انسحابهم الكامل أولوية. ومما يثير القلق أيضا انتشار الأسلحة تحت سيطرة جهات فاعلة عديدة، منها التابع للدولة وغير التابع لها. ومن الضروري الامتثال الكامل لحظر توريد الأسلحة، وإطار الجزاءات الأوسع لعام 1970.

ونعتقد أن تجميد الأصول يهدف لتحقيق مصلحة ليبيا وشعبها وأنه يجب الاستمرار في تحديد الأموال الليبية المودعة في الخارج وتجميدها والإعلان عنها لإعادتها إلى ليبيا في نهاية المطاف. ويمكن أن يكون تجميد الأصول بادرة أمل حقيقية لمستقبل الدولة الليبية وشعبها.

ونعرب عن تخوفنا أيضا إزاء الآثار المحتملة المزعزعة للاستقرار في ليبيا جراء الأحداث في المنطقة الأوسع، بما في ذلك في منطقة الساحل. واستمرار عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والتدابير الأخرى التي ترمي إلى تحقيق استقرار الحالة الأمنية يتطلب دعمنا الكامل.

ونشعر بالقلق إزاء حقيقة أن حالة عدم اليقين السياسي في ليبيا قد تؤثر على جهود إعادة الإعمار والتعافي اللازمة في أعقاب الفيضانات الكارثية في شرق ليبيا في أيلول/سبتمبر الماضي. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة الليبية المشاركة بإخلاص وتنفيذ التوصيات والتقييمات الواردة في تقرير التقييم السريع للأضرار والاحتياجات الذي نشر الشهر الماضي. والطريقة الأكثر فعالية لتحقيق ذلك هي تنسيق هذه الجهود الجارية من خلال آلية شفافة ومركزية ووطنية.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص باتيلي والسفير يامازاكي على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أرحب بمشاركة ممثل ليبيا في اجتماع اليوم.

نؤيد البيان الأخير للأمين العام الذي أكد فيه على أن الشعب الليبي يستحق السلام والاستقرار الدائمين، بدءا بالالتزام بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولا، على الصعيد السياسي، فشلت جهود تنظيم الانتخابات على مدى العامين الماضيين، على الرغم من النداءات المتكررة من مجلس الأمن بضرورة التوصل إلى حل توفيقي. وتدعو سويسرا أصحاب المصلحة الليبيين إلى المشاركة بحسن نية ودون شروط مسبقة في المساعي الحميدة للممثل الخاص، من أجل التمكين من تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة. وعلاوة على ذلك، إذا ما أردنا تحقيق ذلك، نحتاج إلى زيادة التآزر بين الجانبين السياسي والمصالحة الوطنية. ويجب أن تكون عملية المصالحة شاملة، خاصة فيما يتعلق بالمرأة. وينبغي أن تركز على الضحايا وأن تستند إلى سيادة القانون. ويعتمد نجاحها أيضا على تهيئة بيئة مؤاتية لعمل المجتمع المدني. وتحقيقا لهذه الغاية، أيدت سويسرا، بوصفها رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التابع لعملية برلين، عقد اجتماع مائدة مستديرة في جنيف يومي 6 و 7 شباط/فبراير ركز على حرية تكوين الجمعيات ونظمه المقرر الخاص المعني بهذا الموضوع.

ثانيا، بالانتقال إلى حالة الأطفال، فهم بحاجة إلى حماية خاصة، لا سيما الأطفال المهاجرين وملتمسي اللجوء واللاجئين، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم. ولا يزال الأطفال يتعرضون للاحتجاز تعسفا في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، ويتعرضون لمخاطر متزايدة من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي. وكمسألة ذات أولوية، من الضروري أن تحترم السلطات الليبية وأصحاب المصلحة الآخرون القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل. ومن الأمور الملحة إنهاء احتجاز الأطفال والسماح لهيئات الرصد، بما في ذلك الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بالوصول إلى جميع مراكز الاحتجاز.

ثالثا، فيما يتعلق بالعواقب المباشرة للمأزق السياسي على السكان المدنيين، أقر المجلس في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بأن النزاع الذي طال أمده والانقسام السياسي جعل ليبيا أكثر عرضة للتأثر الإنساني للكوارث الطبيعية، التي تتفاقم بسبب تغير المناخ. ونريد أن نسلط الضوء على تلك الروابط، ونرحب بالتقييم السريع للأضرار والاحتياجات الناجمة عن الفيضانات في درنة الذي أجراه البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وكما يذكر التقرير، فقد أدى تغير المناخ إلى زيادة خطر الفيضانات بمعامل 50. كما سلطت كارثة درنة الضوء على التوترات المتزايدة بين شرق ليبيا وغربها. كما أن ازدواجية الآليات وغياب الشفافية المحيطة بعقود إعادة الإعمار وقمع الحيز المدني أدت إلى إبطاء إيصال المساعدات إلى المحتاجين.

وسويسرا تدعم جهود الممثل الخاص. وإذا ما أردنا التوصل إلى حل دائم، من الضروري أن يتكلم المجلس والمجتمع الدولي بصوت واحد دعما للجوانب السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية والمصالحة من أجل تلبية توقعات الشعب الليبي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده لدعم الشعب الليبي في النهوض بمستقبل مستقر وآمن وذي سيادة. وأود أيضا أن أشكر السفير يامازاكي على إحاطته الإعلامية. ونرحب باستمرار فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا في تقديم التقارير عن الأعمال التي تعرقل أو تقوض إكمال عملية الانتقال السياسي في ليبيا بنجاح.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بدعم الاستقرار في ليبيا، والتنفيذ الكامل لحظر الأسلحة والنفط، والحكم الرشيد، وتوفير الخدمات الأساسية للشعب الليبي، وإيجاد مسار واضح لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. إننا نشعر بالقلق إزاء أنشطة الجماعات المسلحة في ليبيا، التي تعمل دون عقاب وتواصل التأثير على الأمن والسياسة الليبية. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها تلك الجماعات، والتي أسفرت عن مقتل أو إصابة أو تشريد مئات المدنيين، وكذلك إزاء الهجمات على المجتمع المدني ومزاعم الاحتجاز غير القانوني الرامية إلى قمع ما يعتقد أنه معارضة مدنية. ونحث فريق الخبراء على مواصلة التحقيق في تلك الأعمال وتحديد الأفراد الذين يمكن فرض جزاءات عليهم.

ونحن ندعم القادة الليبيين في تكثيف جهودهم، بالتنسيق مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر 2020 ودعوته إلى مغادرة القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتزقة من ليبيا، والمضي قدما في العمل الرامي إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المحتمل. ونشجع الخطوات نحو إعادة التوحيد العسكري التي يمكن أن تساعد في الحد من الإجرام في الجنوب، وتأمين حدود ليبيا، ومنع امتداد الاضطرابات الإقليمية.

كما نواصل حث قادة ليبيا على الالتزام بتطبيق نظام شفاف وخاضع للمساءلة وعادل لإدارة وتوزيع عائدات النفط. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الاستخدام غير الشفاف لعائدات النفط الليبية لتحقيق مكاسب سياسية وشخصية، والذي لا يزال يدعم النظام الحالي. ويشمل ذلك التصدير غير المشروع للمنتجات النفطية، التي قال الفريق إنها أصبحت أكثر تواترا من شرق ليبيا.

وندعو القادة السياسيين الليبيين إلى تسمية ممثليهم لحضور المحادثات التحضيرية التي تيسرها الأمم المتحدة والرامية إلى معالجة القضايا الأساسية التي لا تزال تقف عائقا أمام إجراء الانتخابات. وتكرارا لما قلناه في الإحاطة التي قدمت في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9510)، فإن من يواصلون تأخير العملية سينالون نصيبا كبيرا من اللوم إذا مر المزيد من الوقت دون انتخاب حكومة شرعية موحدة.

وإذ ننتقل إلى البحر الأبيض المتوسط، نكرر شكرنا للاتحاد الأوروبي على تكريس الموارد لرصد وتعطيل الأنشطة غير المشروعة قبالة سواحل ليبيا. إن وجود عملية إيريني التابعة للقوة البحرية الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط واجتهادها هو رادع لمهربي الأسلحة المحتملين ويؤدي وظيفة حاسمة لتبادل المعلومات. ويسرنا أن لغة قوية لحقوق الإنسان قد أدرجت في تجديد الولاية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي مع البقاء في نطاق القرار 2702 (2023). بيد أننا نشعر بالقلق إزاء الزيادة الواضحة في انتهاكات حظر الأسلحة، الأمر الذي استلزم عددا أكبر من عمليات الاعتراض من جانب عملية إيريني. ونشيد بالتقارير التي قدمها فريق الخبراء في كل حالة ونحث جميع الدول الأعضاء على الامتثال الكامل لحظر الأسلحة.

وفي المنطقة على نطاق أوسع، نراقب عن كثب الحالة في النيجر وتشاد والسودان ومالي – بما في ذلك تنقل المقاتلين الأجانب وتفشي الاتجار بالأسلحة – وآثارها المزعزعة للاستقرار على ليبيا. ولا نزال نشعر بقلق خاص إزاء الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها مجموعة فاغنر، وهي منظمة إجرامية عابرة للحدود الوطنية

لا تولي أي اعتبار لسيادة ليبيا أو سيادة جيرانها. وقد أحطنا علما بالتحذير الأخير الذي أطلقته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أن تدفقا جديدا للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين السودانيين قد يحاول السفر إلى أوروبا عبر ليبيا وتونس إذا استمر النزاع في السودان. وعلى السلطات الليبية مضاعفة جهودها لتقديم المساعدة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره الأخير (S/2023/967).

وأخيرا، نقدر التحقيق الذي أجراه الفريق في أنشطة الأفراد الخاضعين للجزاءات ونرحب ببيانات تعليلية إضافية من أجل الإدراج الممكن في قائمة الجزاءات. ونشيد أيضا بتفاني المجلس في مراعاة الأصول القانونية من خلال الاستعراض المنتظم لطلبات الرفع من القائمة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): في البداية، أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأتمنى لكم التوفيق. كما أرحب أيضا بالأعضاء الجدد الآخرين الذين انضموا حديثا هذا العام – الجزائر وسلوفينيا وجمهورية كوريا وسيراليون، وأتمنى لهم التوفيق. كما أشكر السيد باتيلي على إحاطته وكذلك ممثل اليابان بالنيابة عن لجنة جزاءات مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، هذه اللجنة التي نأمل أن تعمل على تحويل دورها لمساعدة الليبيين للخروج من الأزمة الراهنة، وألا تكون سيف مسلط عليهم، وأن تتجاوب مع طلباتنا المتعددة لرفع أسماء عدة مواطنين من قائمة العقوبات لانتفاء سبب وجودهم عليها، وكذلك حماية الأصول والأموال الليبية السيادية من النهب والتآكل ومحاولات وضع اليد عليها من قبل بعض الدول عبر السنوات.

لا أخفي عليكم أنني واجهت تحدياً في إعداد هذا البيان. فلم أجد الكثير مما يمكن قوله. وتكاد تكون مداخلتي اليوم أقصر مداخلة أو إحاطة أقدمها، لأنني في حقيقة الأمر لم أجد شيئاً جديدا. ولذلك، من واجبي أن أنقل لكم سؤال المواطن الليبي الذي يدور في الأذهان، ماذا بعد، وما هو الجديد؟ سؤال بسيط، ولكنه في نفس الوقت هو السؤال الصحيح.

وظهرت أهمية هذا السؤال بعد استماعنا اليوم لإحاطة السيد باتيلي، وكذلك بعد الاستماع إلى مداخلتكم القصيرة، وللأسف المتكررة. لأنه لا يوجد في حقيقة الأمر تقدم في المسار السياسي يمكن الحديث عنه. فسؤال المواطن الليبي اليوم، ماذا بعد اللقاءات المتكررة التي يقوم بها المبعوث الأممي في كامل أنحاء البلاد واللقاءات مع القيادات والفاعليات. وماذا بعد جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في محاولة إحضار القيادات لإجراء الحوار السياسي؟

ونحن ما زلنا ندور في حلقة مفرغة، ولا مبادرات حقيقية تلوح في الأفق. وماذا بعد؟ ولا زال الشعب الليبي ينتظر الخروج من الأزمة الراهنة، ولا زال الشعب الليبي ينتظر أن ينهي المراحل الانتقالية الهشة، ولا زال ينتظر مرحلة إجراء وإعداد الانتخابات العامة. ويريد الشعب الليبي أن ينهي الانقسام وأزمة الشرعيات التي دامت لسنوات، فماذا بعد؟

لذا نجدد تأكيدنا على أن أهمية دور البعثة والمجتمع الدولي هو دعم المبادرات الوطنية، والقيادة الليبية والملكية الليبية للحل، والذي من شأنه أن يدعم مبادرات فاعلة ويمكن تنفيذها من أجل الخروج من هذه الأزمة، وأن يكون هناك وضوح وشفافية أمام الليبيين في عرض مسببات عرقلة هذه المسارات ومن هم المعرقلين، سواء كانوا محليين أو دوليين. وقد حان الوقت لكشف ذلك أمام الليبيين، سواء كانت هذه العرقلة محلية أو دولية. فلقد سئم الليبيون التكرار وتبادل الأدوار والتدخلات الخارجية التي لم تنته عبر السنوات، لقد سئم الليبيون التحليل والتشخيص والبيانات والإحاطات دون جدوى. لذا ليس عندي ما أقوله أكثر من ذلك.

إن من الأحداث التي تدعونا ربما لقليل من التفاؤل هي الخطوات العملية التي نشهدها الآن في إطار مسار المصالحة الوطنية الشاملة، والاجتماعات التي عقدت مؤخرا، واللجان التحضيرية التي يشرف عليها المجلس الرئاسي، بدعم من الاتحاد الأفريقي واللجنة العليا الخاصة

بليبيا برئاسة الكونغو، التي نشكرها في هذا الإطار. هذه الجهود التي من شأنها إعادة بناء النسيج المجتمعي، وكذلك بناء الثقة بين الليبيين، والعمل على ميثاق وطني، ربما يكون القاعدة التي من شأنها أن تدعم كافة المسارات الأخرى، سواء كانت السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية.

وللأسف، لقد تأخر هذا المسار كثيرا، وكان من المفترض أن يكون من أولى المسارات التي تبدأ بالتوازي مع كافة هذه الجهود السياسية، لأنها القاعدة الأساسية التي يمكن من خلالها أن تنطلق باقي المسارات وتدعمها. لذلك، نطلب منكم دعم هذه الجهود الحقيقية، والتي من شأنها أن تكون لبنة أساسية لجمع الليبيين ودعم المسار الذي يتطلعون إليه من خلال الانتخابات العامة وإنهاء هذه الأزمة.

وهناك الآن دعوة إلى عقد المؤتمر الوطني الجامع في نهاية شهر نيسان/أبريل، ونطلب منكم دعم هذه الجهود قدر المستطاع. وفي هذا الصدد، تابعتم هذه اللقاءات التي عقدت مؤخرا، وكان آخرها في مدينة الزنتان، للتحضير لهذا المؤتمر، الذي سيعقد في سرت. لذا نأمل في الفترة القادمة والإحاطة القادمة أن يكون هناك جديد يمكن تقديمه للشعب الليبي، وأن يكون هناك مخرج حقيقي لهذه الأزمة، وألا نكرر ما نقوله في كل إحاطة.

وختاما، من واجبي تذكيركم بمسؤوليتكم الأخلاقية والإنسانية تجاه ما يحدث هذه الساعات، وليس هذه الأيام، لأهلنا في غزة، وبالأخص التهديد بمجزرة جديدة في مدينة رفح، والتي يوجد فيها أكثر 1,5 مليون مدني، من الأطفال والنساء والشيوخ، دفعوا لهذه المنطقة. والآن هم تحت تهديد حقيقي بمحرقة جديدة قد تحدث، لا تقل عن محرقة الهولوكوست، أمام أعينكم جميعاً. الموضوع ليس به الآن لون رمادي. هو أبيض أو أسود. الأمور واضحة. ويتحمل المجلس مسؤولية أمام العالم.

فهناك مشروع قرار مقدم من دولة الجزائر، الممثل العربي في المجلس بالنيابة عن المجموعة العربية، يطالب بوقف فوري لإطلاق النار لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد وفاة ومقتل واستشهاد أكثر من 30 000 شهيد. هذه هي التجربة الحقيقية والامتحان الحقيقي لأي جانب من التاريخ تريدون أن تكونوا عليه. لذا قامت محكمة العدل الدولية بإصدار تدابير مؤقتة، والآن تقع عليكم المسؤولية لمنع هذه الكارثة، وإلا ستكون أيدي البعض ملطخة بدماء أولئك الأطفال والنساء. فنرجو منكم تحمّل مسؤوليتكم هذه المرة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 11/40.